

باعتها بغير اذن الاخر صح في ملكه في الاظهر في المشتري
باعتها بغير اذن الاخر صح في ملكه في الاظهر في المشتري
باعتها بغير اذن الاخر صح في ملكه في الاظهر في المشتري
باعتها بغير اذن الاخر صح في ملكه في الاظهر في المشتري

والا فقهه **فصل** باع جارا وعده وجزا وعنده
غيره او مشترا بغير اذن الاخر صح في ملكه في الاظهر في المشتري
ان جهل فاذا اجاز فحسنته من المسمى باعتبار تعميها وفي قول
بجميعه ولا خيار للبائع ولو باع عبده فبذل احداهما قبل
قبضه لم يفسخ في الاخر على المذهب بل بخلافه فان اجاز
في حصته قطعا ولو جمع في صفقة مختلفي الحكم كما جاز في
بيع او سلم صح في الاظهر ويوزع المسمى على قيمتها او يبيع
ويكاح صح النكاح وفي البيع والصدق القولان وتعد الصفقة
بتفصيل الثمن كعتك ذلكا وذاك وابتعد البائع وكذا
تعد المشتري في الاظهر ولو ركاه او وكلاهما فالأصح اختيار
اعتبار الوكيله **باب** الخيار في بيع الجار

في انواع البيع كالصرف والطعام يطعم والسلم والتولية كاصوله
والشريك وصلاح المعاوضة ولو اشترى من يفتق عليه فان قلنا
الملك في من الخيار للبائع او من يفتق في الخيار وان قلنا للمشتري
خيار البائع ذونه ولا خيار في الابراء والنكاح والصبية بلا نواب
وكذا اذات النواب والشفعة والاجارة والمساقاة والصدق
في الاصح وينقطع بالخيار بان يختار اذومه فلو اختار احدها
سقطت وتبقى للاخر وبالتفريق بينهما فلو طال مكنتها
اوقاما وتما شيا منازلا دام خيارهما وتعتبر في التفريق العرف

يستحق من ذلك الشفعة والوزن
والعبرة فيها بالموكل ولو وكل
اشان واحدا في بيع جوهرا
عشر مائة على غيره من
الذين قد قلنا اخذوا من
دينهم قاله في القطع
بانفسه في تعيينه
بغيره في الوهن

قال التتار وطاعة اللاد والاحارة العين
اعلم جازا في بيعه فبذلك
والعبرة فيها بالموكل ولو وكل
اشان واحدا في بيع جوهرا
عشر مائة على غيره من
الذين قد قلنا اخذوا من
دينهم قاله في القطع
بانفسه في تعيينه
بغيره في الوهن

دوام

ولومات في المجلس او جن فالأصح انتقاله الى الوارث والولي
ولو تنازع في التفريق او الفسخ قبله صدق **الفصل الثاني**
فصل لهما ولا حدتها شرط الخيار في انواع البيع الا ان
يشترط القبض في المجلس كوي وسلم واجازة في مائة
معلومة لا تزيد على ثلثة ايام وتحسب من العقد وقبل التفريق
والاظهر انه ان كان الخيار للبائع فذلك المبيع له وان كان للمشتري
فله وان لهما فموقوف فان سمى البيع بان انه المشتري من حين
العقد ولا للبائع ويحصل الفسخ والاجارة بلفظ يدل
عليهما لفسخ البيع ورغبته واسترجعت المبيع وفي الاجارة
اجزائه وامضيتها ووطئ المبيع واعنائه فسخ وكذا يبعده
واجارته وتروجه والاصح والاصح ان هذه التصرفات
من المشتري اجازة وان العرض على البيع والتوكيل في البيع
فمخا من البائع ولا اجازة من المشتري **فصل** المشتري
الخيار يطهر عيب قد تم قبضه فتنق ونابة وسرته وابقته
ويؤله بالفرش والحجرة وصنائه وجماع التابذ وعظما وكل
ما ينقص العين او القيمة نقصا يفتق به عرض صح اذا اخلت
في جنس المبيع عدته سواء قارن العقد ام حدث قبل القبض
ولو حدث بعدة فلا خيار الا ان يستند الى سبب منقده لفظه
جنسية سابقة فيثبت الرد في الاصح بخلاف مؤديه من سائر

وهو يبيعه هذه التصرفات على الاصح
وان يبيعه فيها فبذلك يفسخ ويضمن
المشتري فلو كان في البيع كالمكان في البيع او
بغيره

والنقص في البهية عيب لا ينافي الاجارة
القيمة واختار الظاهر

فان لم يرضه من العيب والفسخ والتفريق والتمسك
وهو ما يبيعه فيها فبذلك يفسخ ويضمن
المشتري فلو كان في البيع كالمكان في البيع او
بغيره